

الاستقصا وجزم به في العباد وغيره وحكي كقول القائل في الارض
مع اذا ذكر معها عمدا بالاقرار ملامتها الذي عني بيته الثابت بشهادة
الشهود صحيح ما لم يقرب المشهود بكونهم اذ لا عدل ولا ايمان حاكما
بشهادة فاسقين فينتقض حكمه الا ترى صحة الحكم بشهادة القاص
كشافه بناء على ان القاص لم يلقه ليس له الحكم بخلاف مذهبه بل ولا
بما جرح فيه كما طبق عليه جمهور المتأخرين وبه جزم في العباد
حتى جعل السبكي حكم المقلد بالمرحوح حكما مخالفا ما اتزل الله
قوله في فتاويه انتم تقرين وان كانت المسئلة ذات خلاف مشهور
ما في اصول الفقه وروعه وكتب المتفق المذکور الى القاضي مذكوره
العلم والافاده والاستفاده صواب واي صواب بل هو سيرة العلماء
الاخبار كالا تخفى على من مارس كتب الآثار وما ذكره المعتز من
انه كيف يحكي الى شهادة شاهد كتب مسطور بيد الخادم ذكره
جوابه من ان الغافل لا يجوز كونه مستندا لكن محل هذه ان صرح
بمستنده والافاضة لا يجوز الاثر له اللهم الا ان تحتل العادة
بانه فلا يخفى الحكم حيث لم يكن عدلا خروجه في الحديث
بما جرح في الاصل والمعنى وهو جابر شرطه عند الاثرين
المحدثين والاصوليين والافاضة احمد والبخاري والترمذي
والحاكم والبيهقي ومطلوما قيل انضه ظالما قال سخره عن الظلم
بذلك انضه ونظ الدارمي وابن عساکران يكن ظالما فارد من عظم
يكون مظلوما فانضه وحديث من رأى منك منك الى اخره اخرج
ابن عساکران وابوداود والترمذي والسيوطي وابن ماجه وغيرهم عن
ابن عساکران والكلام على طرقت الثلاث محل سطحه غير هذا المعنى
الشرح الفقهاني في شرح الاربعين النوريه وشيخنا في شرح
الحاج وقوله من عنت السر من لفظ الشارع فليس بالقائل
بما جرحها لما قاله القضاة التي منطضا صوابه عليه وسلم
بأنه من انضه بقاعده الخويبية لا بد من القائلين

بها صحتها بل ان يبالها جريا على بقا بده الامولية من العمل بالدين
المن اذا تغير ذلك فعول ببيع اوليك الاخوه محكوم بصحة
طهرت ثم ثبت كون المبيع وقفا بان لا يبيع ورجع المشتري بالثمن
على الباعين ثم على قهرهم وعليه اجرة المثل مدة اقامه العين
في يده كما افى به الشيخ ابو اسحاق الشيرازي وقول السبكي
وقوله في هذه الشهادة وان بعد تاخر ادايتها وكتما مدتها
على ثلاثين سنة الى اخر ما ذكر جوابه ان الشاهد من اذ اقر
اخر الشهادة بلا عندهم مع علمهما ببيع الاخوة تلك الاصحح وما
فيها فتداعى بالفسق وانفسهما والشاهد متى اعترف بالجدح
قبل الحكم بشهادة صار مجرورا بقره كما افى العرابي خلافا لابي
بكر بن جعفر المشهور بالعدل لان الشخص اعرف بنفسه ولا
يقترق الحكم لو لم يفسح ما هو مجروح به كما قاله الماوردي والرازي
ولو قيل ان الحكم متفضل عاميا مشهور بالعدل لم يبعد لاحتمال
بطنه ما ليس مجروح جرحا لكن ذلك موقوف الى نظر القاضي
وان لم يقرب مما مر فلا يحكم بفسقها بمجرد التأخير المذكور لاحتمال
ان لها عدلا ما وافي بعد في كون الشاهد من نسيتم ذكره
تلك المدة فيجتمل تاخرها على النسيان الذي هو من طبع الانسان
فالحاصل ان فسق من ظاهره العدالة لا يكون بالاقوال
التي ذكرها في الافهام بل الذي تقتضيه القاعدة انهما لا يثبتان
تاخرهما حيث لم يثبت الحكم فبهما وقول السبكي وحده ويرى
خطر جرح قدامت الى اخر ما ذكر جوابه ان بعض الخطا لا يوجب
مستند الشاهد كالقاضي على جادة المطالب وان عرف كونه
بده ما لم يتذكر ومع ذلك لو شهد الشاهد حكمه بشهادة
بقال مما مستنده الخط ما لم يصح بذلك شهادة فادع
الاصول التي كان له برعاها يبيع حتى يظهر فادع
حيث كان شعرا اصل كما في غير السوا ولا من تاخرها
الاركان من وجد ما لا يكيد لا يتهم حتى يستعمل قوله